

تمهيد:

تعد الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية و التي تكون مركز اهتمامات العديد من العلماء و المتخصصين في مجالات مختلفة ، و ذلك نظرا لما تؤديه من مهام متعددة ، و ممّا لا ريب فيه أن الجامعة كانت و ما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة ، و بخاصة فيما يتصل بتكوين الإطارات ذات المهارات العلمية العليا و المؤهلة لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية و الضرورية لإحداث التقدم العلمي و الاقتصادي و الاجتماعي ، و كذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية الشاملة و تطويرها.

و الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات الأخرى تبذل مجهودات في سبيل تطوير و رفع مستوى التعليم العالي و البحث العلمي بها.

و في هذا الفصل سنتطرق لتعريف التعليم العالي و أهميته ، ثم سنحاول التعرض للتطور التاريخي للتعليم العالي عبر مختلف المراحل ، ثم ننتقل بعدها للجامعة الجزائرية كجزء من الكل ، إذ نتطرق لتطورها و واقعها ، و أخيرا نستعرض المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة.

1.2. التعليم العالي:**1.1.2. تعريف التعليم العالي و أهميته:**

قبل التطرق لمفهوم الجامعة أو التعليم العالي ، لا بد من الإشارة إلى تعدد المفاهيم و التصورات العامة التي تتداخل مع بعضها عند تناول موضوعات التعليم العالي أو التعليم الجامعي و الجامعة ، فهناك من يذهب إلى أن التعليم العالي هو أوسع من مفهوم التعليم الجامعي ، وهذا الأخير أوسع من الجامعة ، وهناك من يذهب إلى القول بأن "تنظيم التعليم العالي يمكن أن يتم ضمن عدة أنواع من المؤسسات ، نذكر منها الجامعات ، الكليات ، المعاهد ، المدارس العليا... مع العلم أن الجامعة تبقى النمط الأكثر إنتشارا و إعتبارا ، حيث نجد في الكثير من الأحيان المعاهد و الكليات أو المدارس العليا تابعين إداريا و علميا إلى سلطة الجامعة" (محمود بوسنة، 2000، 7-20)

و هذا المفهوم يقترب إلى حد ما مع المفهوم الذي أشار إليه عبد الله محمد عبد الرحمان عندما قال : " إن التعليم الجامعي يعبر عن مراحل تعليمية أكثر من مرحلة الجامعة ذاتها ، لأنه يشمل ما بعد المرحلة الثانوية بصفة عامة ، و يتضمن ذلك مرحلة المدارس العليا التي قد تمتد ما بين عامين إلى خمسة أعوام ، أو تشير أيضا إلى مرحلة الجامعة أو ما تسمى بمرحلة الدراسات العليا " (عبد الله محمد عبد الرحمان، 2000، 21).

و هناك من يرى أن التعليم العالي هو التعليم الجامعي ، بل هناك من يضيف فيه حتى يجعله كالجامعة ، و في هذا الصدد يرى داوراند بأن " الجامعة هي التعليم العالي ، أي أنها تجاوز المراحل و مستوى البكالوريا و إمتداداً إلى حدود المعرفة و الآداب و الفنون ، فهي قبل كل شيء مؤسسة التعليم العالي " (ابراهيم الطاهر، جوان 2003، 139-168).

و هذا التعريف هو ما سنعتمده في دراستنا هذه ، بحيث سنستعمل كل من التعليم العالي و الجامعة كمفهوم واحد و معنى موحد ، و على هذا الأساس سنتطرق لبعض تعريفات الجامعة.

1.1.1.2. تعريف التعليم العالي (الجامعة):

لم يتفق علماء التنظيم التربوي على إيجاد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي و عالمي لمفهوم الجامعة ، إلا أنّ المتفق عليه أنّ الجامعة تنشأ بناءً على مشاكل و مطامح المجتمع الذي وجدت فيه ، فالمجتمع هو الذي يحدد أهداف و توجهات جامعاته ، لأنه لا يمكن فصل الجامعة عن محيطها الاجتماعي و الإقتصادي و السياسي... إلخ (فضيل دليو و آخرون، 2001، 77).
و فيما يلي سنحاول التطرق - بإيجاز- لبعض التعاريف و المفاهيم التي حاولت تعريف الجامعة ، ومنها:

يعرفها رابح تركي ، فيقول : " الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة و بحثاً... و هدف الجامعة هو طلب العلم ، و البحث العلمي " (رابح تركي، 1990، 73).
يحدد هذا التعريف هدف الجامعة في طلب العلم و البحث العلمي ، غير أنه أغفل أن الجامعة أنشئت لخدمة المجتمع و حل مشاكله و تحقيق طموحاته و آماله ، فطلب العلم ليس هو غاية الجامعة الوحيدة.

أمّا الجامعة حسب تعريف ألان توران فهي: مكان لقاء يتحقق فيه الإحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم ، والحاجة إلى الخريجين (سامي سلطي عريفج، 2001، 15).
و هذا التعريف يحقق إلى حد كبير مفهوم الجامعة حسب دراستنا ، و المتمثل أساسا في الحاجة للخريجين ، أي تكوين الإطارات لخدمة أهداف التنمية.

و لا تختلف التعاريف السابقة عمّا هو معمول به في الجزائر ، حيث كثيرا ما يتداول مفهوم التعليم العالي على أنه التكوين العالي أو التكوين الجامعي ، وحسب الجريدة الرسمية ، يعرف التعليم العالي بأنه : " كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي ، كما يمكن أن يقدم تكوين تقني في مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة ، و تتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و

و المراكز الجامعية و المدارس و المعاهد الخارجة عن الجامعة ، كما يمكن أن تنشأ معاهد مدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي "(الجمهورية ج د.ش،1999،4).

يتضح من خلال التعاريف الواردة سابقا أنه يمكن القول بأن:

- الجامعة مؤسسة اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد تقوم بنشر المعرفة و العمل على تقدمها من خلال البحث العلمي و إعداد القوى البشرية و نقل التراث الثقافي.
- المباني الجامعية من قاعات للمحاضرات و مكاتب و غيرها...لا تشكل في حد ذاتها جامعة ، على الرغم من أنها جميعا ضرورية لتكوين الجامعة(عبد العزيز الغريب صقر،2005، 50-51).
- تهدف الجامعة أساسا إلى خدمة المجتمع و الرقي به ، إلى جانب تطويره و تنميته.

من خلال التعاريف التي أوردناها سابقا حول مفهوم التعليم العالي أو الجامعة ؛ نستخلص بعض النقاط المهمة و التي نعتمد عليها لصياغة مفهوم أو تعريف شامل للجامعة يتوافق و موضوع بحثنا و يفي بغرض دراستنا ، فتكون الصياغة كالتالي: الجامعة أو التعليم العالي عبارة عن مرحلة تعليمية تلي مرحلة التعليم الثانوي ، و الجامعة كتنظيم أو مؤسسة عبارة عن مؤسسة اجتماعية ، أي أنها تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان و تحقيق طموحاته المعرفية ، فضلا عن كونها تسد حاجات المجتمع من خبرات و مهارات معينة بغرض التنمية و التطور ، فقد وجدت أولا و أخيرا لخدمة المجتمع و حل مشاكله.

2.1.1.2. أهمية التعليم العالي:

يؤكد معظم التربويين أنّ عملية التعليم بشكل عام ، و التعليم العالي بشكل أخص له أبعاد خطيرة و كبيرة في آن واحد ، لأن العملية التعليمية ذات أبعاد إقتصادية و اجتماعية و نفسية و ثقافية و بقائية ، بالإضافة لكونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان و مكان و جيل معين (فواز عقل، 2006/03/09) ، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في المجتمع دون تحقيق التفاعل بين الفرد و بيئته الاجتماعية ، و على هذا يمكن ملاحظة أهمية الجامعة باعتبارها الأساس الأول لتطوير أي مجتمع كان في جميع مظاهره الحياتية و في مختلف قطاعاته ، لأنها تتصل بتكوين النفوس و بناء العقول ، فالتعليم الجامعي يتميز بأهمية خاصة ، إذ أن الجامعة هي الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم ، فنشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على التعليم النظري وحده ، بل إمتد إلى الدراسات التطبيقية العالية ، و مهمة الجامعة لم تعد تقتصر على تطوير العلم من أجل العلم و الوصول إلى الحقائق العلمية ، إنما إمتدت لتشمل تطوير المجتمع و النهوض به في جميع جوانبه ، و المساهمة في حل مشكلاته وتحقيق الرخاء و التوافق بين المجتمع و حاجاته.

2.1.2. التطور التاريخي للتعليم العالي:

ينتهي التعليم النظامي في معظم بلدان العالم العربي بنهاية التعليم الثانوي ، و لا يعني هذا- بطبيعة الحال- أن التعليم ينتهي بالنسبة للإنسان ذي المواهب و القدرات عند نهاية المرحلة الثانوية ، فالعلم ميادينه واسعة لا حصر لها و لا حدود... و مجال المعرفة و الإطلاع ما يزال رحبا ممتد الآفاق مستعدا لاستقبال كل من يطمح للبحث و الإستقصاء و الدراسة (أحمد منير مصلى، 1982، 463).

و تعتبر جامعة اليوم الإمتداد الطبيعي لمؤسسات التعليم المتخصصة ، و التي ظلت تتطور على مر السنين كحاضنة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج و التطبيق ، لكن و بالرغم

من أن الجامعة كمؤسسة تعليمية لإنتاج المعرفة المعقدة التنظيم ، حديثة النشأة نسبيا ، إلا أن جذورها التاريخية ضاربة في القدم تعود إلى مدارس الحكمة في الصين القديمة أو ما يماثلها في الحضارات القديمة كالفرعونية و الهندية و البابلية .

و من المعروف أنّ المسلمين منذ بداية ظهور الإسلام أنشأوا ما يُعرف بالجوامع و خصوصا مع الهجرة المحمدية ، التي إعتبرت نقلة نوعية في بناء المسجد النبوي الذي شكل النواة الحقيقية للمدارس العربية الإسلامية الكبرى ، و التي تطورت منها الجامعة الحديثة بمفهومها العصري في أوروبا. كما أنشئت العديد من المساجد الجامعة ك: المسجد الحرام بمكة، المسجد الجامع بالبصرة {14هـ-635م} ، المسجد الجامع بالفسطاط بمصر {21هـ-641م} ، المسجد الأقصى بالقدس {72هـ-691م} ، الجامع الأموي بدمشق {98هـ-714م} ، جامع القيروان بتونس {50هـ-670م} ، المسجد الجامع بقرطبة في الأندلس {170هـ-786م}...إلخ.

كما أنّ لا أحد ينكر دور الجامع الأزهر كنوع من المدارس العليا ، و الذي أنشأ في عهد الدولة الفاطمية عام 970م ، علاوة على ذلك كانت هذه المدارس النواة الأساسية لإنشاء جامعات عربية إسلامية قوية مثل الجامعة المستنصرية ببغداد عام 1233م ، جامع القرويين بفاس (المغرب) و لعله الأقرب صيغة لما يعرف اليوم بالجامعة اليوم ، وأقدمه في التاريخ من حيث الهيكلية و التنظيم و نوعية التكوين ، و قد شرع في بنائه عام 875م ، و الذي نسجت جامعات أوروبا على منواله في القرون الوسطى. هذا و نجد التطور التاريخي للجامعة قد مر بعدة مراحل ، يمكن إجمالها في:

أولا: الجامعات في العصور الوسطى: بغض النظر عن وجود الجامعات في العصور القديمة ، إلا أنه ليس هناك إتفاق تام فيما يتعلق بتاريخ إنشاء الجامعات ، ذلك لأنها أنشئت في بادئ الأمر على أنها مدارس مهنية ، إلا أن هناك بعض المؤرخين من يعتبر جامعة سالرنو أول جامعة أنشئت في العصور الوسطى ، ثم أنشئت بعدها جامعة بولونيا في إيطاليا سنة 1119م ، حيث يقول س.ه.هاسكندر: إذا كانت جامعة سالرنو تعتبر أقدم جامعة من حيث الزمن ، فإن جامعة بولونيا

تمتاز بما لها من مكانة بين زميلاتها فيما يختص بالدراسات العليا(عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، 146).

و قد كان لتأثير المدارس الفلسفية اليونانية أثر كبير في نشأة الجامعات في العصور الوسطى ، و خاصة في مراحلها التاريخية الأولى ، إذ لعبت الجامعة في ذلك الوقت دورا هاما سواء في العالم الإسلامي أو في أوربا في صياغة أفكار المجتمع ، و قيادتها للحركة الثقافية و الفكرية.

و في الوقت الذي أخذ فيه نجم الجامعات في العالم الإسلامي في الأفول بفعل الإنحطاط الذي أصاب المجتمع ، ظلت الجامعة في أوربا تواصل تقدمها بشيء من التحفظ تجاه الإكتشافات العلمية ، فظلت حبيسة نمط مثالي من التفكير ، و إنقطعت عن المجتمع.

و هكذا نجد أن الجامعة في العصور الوسطى لعبت دورا هاما في صياغة الأفكار ، سواء في العالم الإسلامي أو الأوربي(فضيل دليو و آخرون، 2001، 75-76).

ثانيا: الجامعات في عصر الإصلاح: امتد هذا العصر ، أو كما يطلق عليه عصر التنوير من القرن 16 إلى القرن 18 ، و فيه كان للحركة الثقافية و الفكرية و السياسية دور في تغيير المؤسسات الجامعية ، إضافة إلى طبيعة الإستقرار الاجتماعي الذي اتسم به هذا العصر، و الشيء الملاحظ في هذا الزمن هو أن النمو الكمي للجامعات كان بطيئا مقارنة بالعصور الوسطى.

لقد تميزت الجامعات في عصر الإصلاح بتغير جوهري في توجيه سياسات التعليم الجامعي و إيديولوجياته ، حيث تغيرت هذه السياسات من الطابع العالمي إلى القومي ، و هذا نتيجة ظهور فكرة القوميات. و عموما يمكن القول أن الجامعات الأوروبية أثناء عصر الإصلاح و في نهاية القرن الـ 18 ، لم تكن بالصورة الإيجابية التي ظهرت بها جامعات العصور الوسطى ،

نظرا لأن الجامعات لم تعرف توسعا من حيث الحجم، كما أن البحث العلمي لم يعد ذا أهمية في النظام الأكاديمي (عبد الله محمد عبد الرحمان، 1998، 33-38).

ثالثا: الجامعات في العصر الحديث: على الرغم من أن الجامعات المعاصرة تعتبر صورة قريبة من صورة جامعات العصور الوسطى، و مع أن هذه الجامعات مازالت تحمل الكثير من المعالم التي ورثتها من جامعات العصور الوسطى (محمد منير مرسى، 2002، 10) إلا أن الملاحظ لوضعية الجامعات اليوم – وخاصة الغربية منها- يجدها تتطور بصورة سريعة و تكثف من إهتماماتها و وظائفها و تنوع من أهدافها المجتمعية مواكبة بذلك حركة التقدم الصناعي و العلمي الحاصل، محدثة ما يسمى ب: الثورة التعليمية، ثورة لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية، إذ يرى "عالم الاجتماع الشهير تالكوت بارسونز T. PARSONS: أن عملية التوسع الشامل في مجال التعليم في العصر الحديث لم يأت من فراغ، بقدر ما جاء نتيجة العديد من مظاهر التغير الكبرى التي حدثت في طبيعة بناء المجتمعات الحديثة، و لعل من أهم هذه التغيرات حدوث ما يسمى بالثورة التعليمية **Educational Révolution** تلك الثورة التي لاتقل أهمية عن الثورة الصناعية و ما أحدثته في العالم الغربي مع أواخر القرن الـ18 و امتداد القرن الـ19" (عبد الله محمد عبد الرحمان، 1998، 40).

لقد شهدت هذه الفترة الكثير من النماذج، و لعل من أشهرها شيوعا و بروزا النموذج الألماني، و الذي يعد من النماذج الفريدة التي امتدت بشأنها من عصر الإصلاح إلى العصر الحديث.

و على العموم يمكن إجمال مراحل تطور الجامعة في أوروبا في ما يلي:

المرحلة الأولى: تعتبر فيها تقليدا للمدارس العربية الكبرى.

المرحلة الثانية: إبتداءً من القرن الـ6، حيث بدأت تدير ظهرها للمجتمع و أهملت العلوم

التجريبية بفعل هيمنة الكنيسة.

المرحلة الثالثة: إبتداءً من نهاية القرن الـ19 عرفت الجامعة إنبعاثا جديدا ووصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور مذهل ، و لعبت دورا رائدا في صناعة الإيديولوجية الليبرالية (فضيل دليو آخرون،2001،77).

3.1.2. أهداف و وظائف التعليم العالي:

رغبةً منها في الإستمرار في التقدم ، أنشأت المجتمعات عددا من المؤسسات أوكلت لها مهمة تحقيق هذه الرغبة النبيلة ، و من أهم هذه المؤسسات الجامعات (لحسن بوعبدالله،1998،1) ، فكل مجتمع يؤسس جامعته بناءً على مشاكله الخاصة و تطلعاته و اتجاهاته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و لكي تقوم الجامعة بدورها و تؤدي رسالتها و مهمتها التي أنشأت من أجلها ، لا بد من توفر خصائص و مميزات أهمها:

" 1) جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب...و اعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية و في السياق المجتمعي العام.

2) جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف و مهن متخصصة.

3) و هي جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في إمتدادات خطية ، و إنما تتلاقى و تتشابك في تكامل معرفي بعضها مع بعض من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة...

4) و فيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم و المعاني و المصائر الحياتية ، و مع الثقافات الإنسانية الأخرى...

5) و هي جماع لمختلف منتجات الفكر و التصور و الخيال الإنساني...

(6) و هي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة و المحركة لوعي المتعلم ، و عيا بالنفس و وعيا بمحيطة و مكوناته ، و وعيا بما يضطرب به العالم من حوله ، و وعيا بهوم الحاضر و تحسبا لإحتمالات المستقبل و تغيراته...

(7) و هي جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها كما أنها مسؤولة في الوقت ذاته عن التأثير الإيجابي في مسيرته...

(8) و فيها يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية و المكنات الاجتماعية و الإستطاعات الذاتية و مهارات العمل و قيمه و عاداته.

(9) و الجامعة كذلك مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية من حيث توسيع مشاركة الطلاب في تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة و الطلاب ، و من خلال التنظيمات و الإتحادات الطلابية و من خلال قنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهومهم و مشكلاتهم ...

(10) و فيها تلتقي جماعة الأساتذة ، معلمين موجهين ، يمثلون فريقا من فرسان العلم يتبارزون مع مجالات تخصصهم و مع الحياة بأسلحة المعرفة و البحث العلمي ، و تتكامل أسلحتهم في معارك المعرفة ، و تتألف مدارسهم الفكرية في خدمة طلابهم تعليمًا و تعلمًا ، محاضرة و مناقشة ، كما تتكامل في خدمة مجتمعهم إنتاجا للمعرفة و نشرها لها و مشورة و عملا في حل مشكلاته" (محمد مصطفى الأسعد، 2000، 137-138).

و باختصار ، يمكن القول أنّ المؤسسة الجامعية تتسم بكونها الحلقة المجتمعية الأكثر تماسًا مع معطيات العلوم و المعارف و التطورات ، حيث تضم كما و نوعا من الأطر البشرية المؤهلة لنقل تلك المعارف و العلوم لرسم معالم المستقبل (بسمان فيصل محبوب، 2003، 25).

1.3.1.2. أهداف التعليم العالي:

إنّ التنظيم ، و أي تنظيم كان لابد و أنّ يكون هادفا نحو تحقيق شيء معين ، فلا يمكن تصور أيّ تنظيم بغير هدف واضح ، و إذا ما سلمنا بأنّ العملية التعليمية لا يمكن أن تتم في فراغ ، إذ لا بد لها من العمل في بيئة تؤثر و تتأثر بها ، لذلك من البديهي أن تكون أهداف أية جامعة نابعة من طبيعة مجتمعها الذي أقيمت لصالحه و لخدمة أهدافه ، و بالتالي تصبح عملية وضع أهداف محددة لكل الجامعات بغض النظر عن مكانها و زمانها و وجودها أمر غير ممكن ، لأن الأهداف التي تخدم مجتمع معين قد لا تصلح لخدمة مجتمع آخر ، و الأهداف التي وضعت في زمن معين قد لا يمكن تطبيقها في فترة زمنية مغايرة (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، 54-56) ، و عليه ، يمكن إجمال أهداف الجامعة فيما يلي:

" 1) قيادة المجتمع نحو الرقي و التقدم ، و يتم ذلك عن طريق:

- أ/ نقل المعرفة و تطويرها ، عن طريق التدريس في مراحلها العادية و العالية ، و كذا الإضافة لها عن طريق البحوث المتصلة بالعلوم الإنسانية و التطبيقية ، وهذا بهدف تثقيف المجتمع.
- ب/ إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا : حيث أن البعض يقوم بمهام البحث و التدريس ، و البعض الآخر يقوم بمهام البحث و العمل في مؤسسات أخرى.
- ج / إعداد التخصصات المستقبلية التي تملئها تطورات العلم و احتياجات العصر (حسن شحاتة، 13، 2001-14).

هـ/إنّ الجامعة باعتبارها مؤسسة علمية تسعى لتنمية المجتمع و لإحداث تغيير إيجابي فيه لمستقبل أفضل (حسن بو عبدالله، مرجع سابق، 6).

2.3.1.2 . وظائف التعليم العالي:

على الرغم من تعدد أهداف الجامعة و تنوعها ، إلا أنّ مضمون هذه الأهداف يتركز حول ثلاث وظائف رئيسية للجامعة:

1/ إعداد القوى البشرية: من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته (محمد منير مرسي، 2002، 22) و هذا من خلال إعداد الكوادر المطلوبة و التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية و التقنية و المهنية و الإدارية ذات المستوى العالي ، و تهيئتها للقيام بمهام القيادة الفكرية في مختلف النشاطات من أجل تقديم الإستشارة و المساهمة في القيام بمهام القيادة (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، 106).

2/ البحث العلمي (تطوير المعرفة): يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة و الاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث و التعمق العلمي و الإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان و المجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية و الاقتصادية ، و إيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة ، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي ، إذا هي أهملت البحث العلمي.

3/ التنشيط الثقافي و الفكري العام: يعتبر نشر العلم و الثقافة من رسالة الجامعة ، و التي هي بمثابة مركز للإشعاع الفكري و المعرفي و تنمية الملكات المهارات العلمية و المهنية ، و التي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية (فضيل دليو و آخرون، 2006، 91). فالجامعة دور كبير في تقديم المعرفة و تشجيع القيم الأخلاقية و النهوض بالمجتمع ، كما أنها تسعى للحفاظ على هوية المجتمع و التجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.

4.1.2. مكونات التعليم العالي:

يُعتبر التعليم العالي تقليدياً رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة ، و هو العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة و خصوصاً في العصر الحاضر ، حيث أصبح التعليم

المستمر من أهم بنود إستراتيجيات الدول ، و لكي تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت لأجلها ، لا بد لها من عناصر و أطراف فاعلة و متفاعلة ، تتمثل في:

1.4.1.2. هيئة التدريس(الأستاذ):

تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة ، يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي ، الذي يعد " حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية ، وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة و مسؤولا عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة" (فضيل دليو و آخرون، 2001،79-91).

" فالجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري و التشريعات فحسب ، بل لا بد أن تجمع في مدرجاتها و مخبرها عددا من المدرسين و الباحثين ، الذين لا يكتفون بتلقين طلابهم مجموعة من المعلومات المعروفة سابقا... أو بمجرد نقل الخبرة الموجودة في البلاد الأجنبية ، و لكنهم يتعاونون معهم على إكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام تلك المعلومات و تمثيلها و إعادة صياغتها و تطويرها وفق معطيات الواقع الوطني " (محمد العربي ولد خليفة،1989،197).

و يعرف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس في الجامعة على أنه : " الفرد الذي يحمل درجة دكتوراه أو ما يعادلها و إستثناء من يحمل درجة ماجستير ، و يعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد Maître assistant أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد ، و يعتبر عضو هيئة التدريس الدعامة الأساسية الكبرى في قوة الجامعة و مستواها و نوعيتها و سمعتها " (عبد الرحمان برقوق،59،2005-65).

و أساتذة الجامعات يقومون عادة برسالتين في وقت واحد:

الرسالة الأولى: و تتمثل في القيام بالتدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم

الجامعي.

الرسالة الثانية: تتمثل في القيام بالبحوث العلمية لأجل تقدم العلم و ترقيته ، و الأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي و التأليف ، و وظيفة التدريس في وقت واحد (رابح تركي، 1992، 72-73). كما نجد الأستاذ الجامعي أيضا رجلاً إدارياً ، توكل إليه مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي و الجامعي ، حيث نجده مثلاً رئيساً للقسم ، أو عميداً للكلية أو حتى للجامعة.

هذا و يبقى الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس ، " كما يرى: جون ديوي: هو ذلك الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة العلمية ، و ليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم، فهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية و يمتد إلى أسلوب الحياة " (محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، 197).

2.4.1.2. الجماعة الطلابية (الطالب الجامعي):

يُعرّف الطالب الجامعي على أنه: " شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية ، بشقيها العام و التقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة ، إذ أنّ للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم و ذوقه و يتماشى و ميله " (رياض قاسم، مارس 1995، 85). و يعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي ، و يمثل عددياً الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية. فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته و استعداداته الشخصية ، و تنمية مهاراته بهدف التحصن بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية. و لعل أفضل الطرق التعليمية التي توفر للطالب الجامعي ذلك ،

هو أن يكون محور العملية التدريسية ، مما يسمح له بإكتشاف المعرفة بنفسه عن طريق قيامه بأنشطة ذاتية موجهة في المواقف التعليمية.

و الطالب الجامعي الذي يصبح بعد نهاية دراسته الجامعية خريجاً جامعياً ، يتجه لتطبيق معارفه و مهاراته المكتسبة في سوق العمل و خلال الحياة المهنية ، التي من المفروض أن تكون وجهته القادمة في مشوار حياته العملية ، وهذا ما سنتعمده في دراستنا.

و يتضح ممّا سبق ، أنّ المنظومة التعليمية أشبه ببناء هرمي ينبغي أن تعمل بطريقة ديناميكية مرنة ، فعتاء و متانة المراحل اللاحقة يتوقف على مدى صلابة الأسس التي وضعت في المراحل السابقة ، كما يجب إحترام شخصية الطالب و اختياره للتخصص الذي يرغب في دراسته ، فهو في مرحلة عمرية تجعل من الاختيار جزء من شخصيته و ميزة تجعله مسؤولاً في المراحل اللاحقة(محمد العربي ولد خليفة،مرجع سابق،192-194).

3.4.1.2. الهيكل الإداري و التنظيمي:

إنّ الجامعة باعتبارها " تنظيم اجتماعي رسمي يتم داخلها تفاعل إجتماعي بين عناصر مختلفة من علاقات و قوى إجتماعية و قيم سائدة ، و بين أطراف العملية التعليمية الجامعية "(بوحنية قوي،سبتمبر2005،163-179) ، يسري عليها ما يسري على التنظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع ، لها ما يسمى بخريطة التنظيم أو الهيكل التنظيمي الذي يحدد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة ، و يرسم لشاغلي تلك المواقع حدود إختصاصاتهم و المهام الموكلة إليهم ، فالهيكل الإداري و التنظيمي هو: " تلك المكونات البشرية المتكاملة و المتناسقة النشاطات الإدارية و التنظيمية وفقا للنظام الهيكلي العام و الوظيفي (الهرم الإداري و التنظيمي) ،

التي تدير وتسير المؤسسة الجامعية و تسعى من خلال مخرجاتها إلى تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها" (فضيل دليو وآخرون، 2001، 94).

إنّ من أهم عوامل نجاح المؤسسة الجامعية تكوين الإطار الإداري الكفاء و المتخصص ، و بناء الهيكل التنظيمي المرن دون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري و التنظيمي التربوي اللذين يساهمان معا- و لكن بطرق مختلفة- في تحسين المردود و رفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية.

2.2. التعليم العالي في الجزائر:

1.2.2. تطور التعليم العالي في الجزائر:

" شكل التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدتها العالم ، و يرجع ذلك للدور الرئيسي الذي لعبه هذا الجانب في تنمية القدرات العقلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها، و الفرضية الرئيسية السائدة في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع ، هي أنّ التعليم عامل حاسم في عملية التنمية(أو أنه من مستلزماته) ، لأنه يشجع النمو و يساعد في التنسيق الإجتماعي للأعضاء الجدد في المجتمع و في نظام القيم الثقافية و السياسية السائدة، و إنطلاقا من الدور الرائد للتعليم في تشجيع التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير المحدد في عمليتها التنموية قياسا بالجوانب الأخرى " (عبد العالي دبله، 2004، 103).

إنّ تطور التعليم و خصوصا التعليم العالي في الجزائر مرّ بمراحل تاريخية هامة ، نستعرض أهم حيثياتها و الإجراءات التي عرفها هذا النظام في كل مرحلة على أساس التسلسل التاريخي ، و هذه المراحل هي: التعليم العالي في العهد الإستعماري ، ثم بعد الإستقلال {1962-1970} ، ثم في فترة الإصلاحات {1971-1980} ، و أخيرا التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا.

1.1.2.2. التعليم العالي في العهد الإستعماري:

كانت المساجد و الزوايا ، قبل و أثناء العهد الإستعماري المكان الوحيد لتعليم اللغة و الدين ، و نشر الثقافة الإسلامية ، لذا عمل الإستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المراكز الثقافية و الدينية من خلال تحويل بعضها إلى معاهد للثقافة الفرنسية ، و البعض الآخر إلى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية ، فيما عمل على هدم الكثير منها بحجة إعادة تخطيط المدن الجزائرية (سليمة حفيظي، 2004-2005، 64).

أ/ نشأة الجامعة الجزائرية: يعود نظام التعليم العالي إلى العهد الكولونيالي ، فقد مرت مرحلة إنشاء الجامعة الجزائرية عبر سيرورة طويلة ، حيث أنشئت بالجزائر في سنة 1859 مدرسة عالية في الطب و الصيدلة ، ثم سنة 1879 مدارس الحقوق ، العلوم و الآداب و التي سيعطي تجميعها معا سنة 1909 جامعة الجزائر ، التي ستسير على منوال سابقاتها بفرنسا (حسن رمعون، ديسمبر 1998، 51-63) ، لكن التعليم في الجزائر في تلك المدارس أو الجامعة لم يكن بنفس مستوى ذلك الموجود في فرنسا، فقد كان يهدف إلى تعليم و تثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين بالجزائر ، و كذا تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية ، من أجل خدمة المتطلبات الإستعمارية ، وعلى هذا ظلت الجامعة الجزائرية – و التي كانت فرنسية المنشأ و النمط – حتى سنة 1962 تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية ، و خاضعة كما هو معلوم لقوانين التعليم العالي الفرنسي (أحمد منير مصلح، مرجع سابق، 465) ، و ظلت محافظة على طابعها و روحها الفرنسيين في دراساتها و أبحاثها و طلبتها الذين يتابعون الدراسة بها ، حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى {1914-1919} ، فتخرج منها محام واحد فقط سنة 1920 ، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية و

الثقافة العربية ، على غرار قسم اللغة و الأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الإستقلال ، ذلك لأن المستعمر كان يرى أن في نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيًا أو غيره ، يمثل أكبر خطر على وجوده ، و إخلاصا لهذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين ، كانت الجامعة الجزائرية شبه مقفلة الأبواب في وجه الشباب الجزائري (رابح ترمي، 1992، 146-147) ، فعدد جد ضئيل من الجزائريين كان لهم الحظ في الإرتقاء للتعليم العالي ، و في هذا الصدد يحصي موريس فيوليت Maurice Violette في كتابه ، مجموع 77 طالبا مسلما عام 1929 ، و 258 طالبا خلال 1947-1948 ، و 507 طالبا في 1953-1954 ، و هو ما يعادل طالبا واحدا لكل من 15342 من السكان الجزائريين ، و بطول الفترة 1961-1962 لم يكن هناك سوى 600 طالب جزائري في جامعة الجزائر من بين الـ 5000 طالب الذين كانت تعدهم المؤسسة الجامعية ، و هكذا فقد كانوا يشكلون الأقلية (الصادق تاوتي، 2001، 37).

و بشكل عام ، كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل الأوربيين و تجهيل أكبر ما يمكن تجهيله من الجزائريين . و بصفة عامة ، كانت تلك وضعية التعليم الذي أنشأته حكومة الإحتلال الفرنسي في الجزائر منذ بداية الإحتلال عام 1830 و إلى غاية الإستقلال عام 1962. إن هذه الوضعية و إن كشفت عن شيء فإنها تكشف بأن العلم و المعرفة هما سلاح فتاك للسيطرة على الشعوب و سلب حرياتهما.

2.1.2.2. التعليم العالي بعد الإستقلال {1962-1970}:

واجهت الجزائر غداة حصولها على إستقلالها ، تركة إستعمارية ثقيلة بكل المقاييس ، و كان بناء دولة عصرية و حديثة يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على حد سواء ، و كان في مقدمة الأولويات المستعجلة القضاء على سياسة التجهيل التي مارسها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن و ربع القرن ، و لم يكن ذلك ممكنا إلا

بتأسيس نظام تعليمي ، يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون إستثناء ، فمنذ إعلان إستقلال الجزائر عام 1962 ، تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغيرا جذريا من حيث الأهداف و الوسائل ، و قد ألقى على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

(1) إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد ، التي تتميز ببنية اقتصادية و موارد بشرية محدودة.

(2) إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الإقتصادي و في أسرع الآجال ، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم و الكيف.

(3) إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة ، و ذلك في أسرع وقت ممكن.

(4) وجوب تقادي تسرب الطلبة.

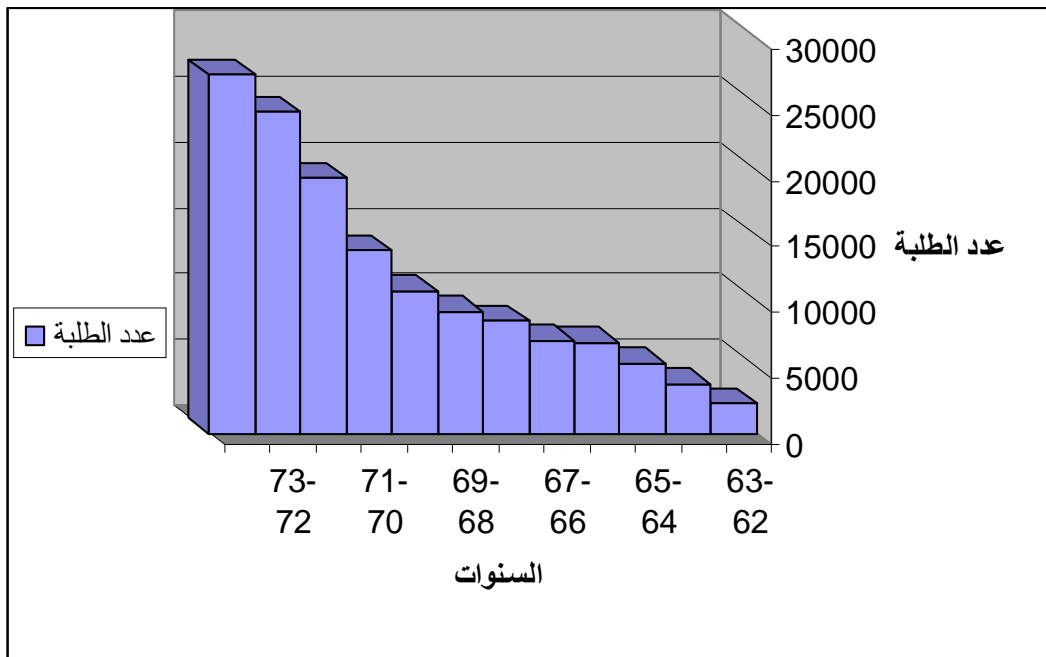
(5) تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف.

(6) توسيع التعليم الجامعي و توفيره لجميع الراغبين فيه.

(7) إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي و التقني ، و ربطه بالحقائق الوطنية ، و توجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الإقتصاد الوطني.

لقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية ، و هو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية في الفترة 1967-1970 ، و قد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة ، و الذي قدر ب: 10756 طالب ، و قد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الإستقبال الجامعية ، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة ، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة ، مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران (رابح ترمي، 1992، 148-152). كما صاحب جهود الدولة الحديثة للنهوض بقطاع التعليم العالي زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المسجلين.

شكل رقم (01): يمثل تطور تسجيل الطلبة من سنة 1962 إلى غاية 1974



المصدر: الصديق تاوتي، مرجع سابق، 104 (بتصرف).

يُلاحظ من خلال المخطط السابق ، التطور الكبير الحاصل في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم الجامعي ، حيث إنتقل العدد من 3718 طالب عقب الإستقلال إلى 30070 طالب خلال الموسم الجامعي 1973-1974 ، بمعنى أنه خلال 10 سنوات تضاعف العدد حوالي 10 مرّات ، هذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على حرص الدولة و إهتمامها بتكوين أكبر قدر من الإطارات اللازمة لعملية التنمية.

و على العموم ، ظلّت الجامعة الجزائرية محتفظة ببنائها المادية و البيداغوجية التي ورثتها عن الإدارة الفرنسية ، فبقيت تابعة في نظامها و تسييرها للجامعة الفرنسية ، بل كانت صورة طبق الأصل عنها.

3.1.2.2. التعليم العالي في الفترة {1971-1980}:

تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الإستعماري القديم ، حيث ظهرت لأول مرة سنة 1970 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و إصلاح التعليم العالي ، كما شهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة ، كما تم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالتالي:

1. مرحلة الليسانس.

2. مرحلة الماجستير.

3. مرحلة دكتوراه العلوم (بوفلجة غياث، 61، 1992-64).

و قد شرع إبتداء من سنة 1971 في عملية إصلاح شاملة للتعليم العالي ، في برامج و أهدافه و طرق و أساليب تكوين الإطارات الجامعية ، و مناهج البحث العلمي ، كما شهدت تلك المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

أ- المخطط الرباعي الأول {1970-1973}: في هذه الفترة إرتفع عدد الطلبة بشكل لم تسبق معرفته من قبل ، حيث تضاعف مجموع الطلبة من 10756 طالب سنة 1968 إلى 19311

طالب سنة 1970 ، إذ أصبح التعليم العالي الجامعي إبتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية ، و في سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي ، كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية.

ب- المخطط الرباعي الثاني {1974-1977}: تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا و أكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات ، و من أهم أعمال هذه المرحلة:

- تكوين الإطار العلياء اللازمة لتنمية البلاد.
- تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله بما فيه الجامعي.
- تدعيم عملية إصلاح التعليم الجامعي ، التي شرع فيها سنة 1971.
- تكييف التعليم مع إحتياجات التنمية (رابح تركي، 1992، 152-154).

بمعنى أن التخصصات و الفروع المدرسة ينبغي أن تتماشى مع متطلبات التنمية التي تمر بها البلاد.

4.1.2.2. التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا:

عُرفت الفترة قبل سنة 1984 بواسطة سياسة التعريب في بعض الفروع العلمية و الإنسانية ، كما تميزت بظهور تخصصات في مستوى الفرع الواحد ، ففي علم الاجتماع مثلا؛ ظهرت به تخصصات جديدة كسوسولوجيا الأسرة ، الديمغرافيا ، علم الاجتماع الصناعي...إلخ. و تعتبر سنة 1983 نقطة التحول الحقيقية في سياسة التعليم العالي ، و ذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمته كل من وزارتي التعليم العالي و التخطيط ، و كان يهدف هذا المشروع إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الإقتصاد الوطني ، حيث تتطلب هذه الخريطة معرفة التنبؤات على المستوى الجهوي و الوطني ، مع الأخذ بعين الإعتبار

المميزات السوسيو-اقتصادية لمختلف المناطق الجغرافية ، و كذا الإطار السوسيو-اقتصادي لمؤسسات التعليم في مختلف المناطق (عبد الله ركيبي، 1986-1987، 161).

و قد تمحورت أهداف مشروع الخريطة الجامعية حول:

➤ تطابق التكوين مع التشغيل (وهذا ما سنتطرق إليه في موضع لاحق).

➤ تحسين مردود قطاع التعليم.

➤ تنظيم عدد الطلبة.

➤ تطوير البحث العلمي.

أما فترة التسعينات ، فكانت تستوجب إعادة النظر الجدية في سياسة التكوين التي تنتجها الجامعة الجزائرية ، خاصة في ظل الإقتصاد الحر الذي تدخله الجزائر تدريجيا ، و ما يحمله من مستجدات ، فتم الرجوع على تطبيق نظام الكليات ، فالجامعة أصبحت تتكون من مجموعة من الكليات تتولى هي نفسها(الجامعة) مهمة التنسيق بين أعمال الكليات و المصالح التقنية و الإدارية المشتركة، حيث تتولى الكلية المهام التالية:

➤ التعليم على مستوى التدرج و ما بعد التدرج.

➤ تفعيل البحث العلمي.

➤ التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعارف.

و قد واصل عدد الطلبة إرتفاعه ، حيث بلغ الفرق بين عدد المسجلين فيما بين الدخول الجامعي 1962-1963 و 1970-1971 حوالي 16586 مقعدًا ، و لقد وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية فيما بين 1990 و 1999 إلى: 175087 منصب.

يبدو جليا أنّ الجهود التي بذلت فيما يختص بتطوير التعليم العالي ، أدت إلى نتائج

ملموسة خاصة من الناحية الكمية ، فإرتفع عدد الطلبة من 22917 طالب عام 1990 إلى 39554 طالب عام 1998 ، تزايد كمي لا يعكس النوعية المطلوبة في الخريج الجامعي ، حيث أنّ الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي ، فأراء أغلبية الأطراف

الفاعلة في العملية البيداغوجية) المسؤولين الإداريين و البيداغوجيين على المؤسسات و الأساتذة) تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام ، حيث أصبحت هذه الصورة مصدر تذمر و إحباط لكل الأساتذة و الطلبة ، و لكنها أيضا مصدرا لرغبة ملحة في العمل على إحداث التحسينات اللازمة للرفع من المستوى(محمود بوسنة، مرجع سابق، 7-20).

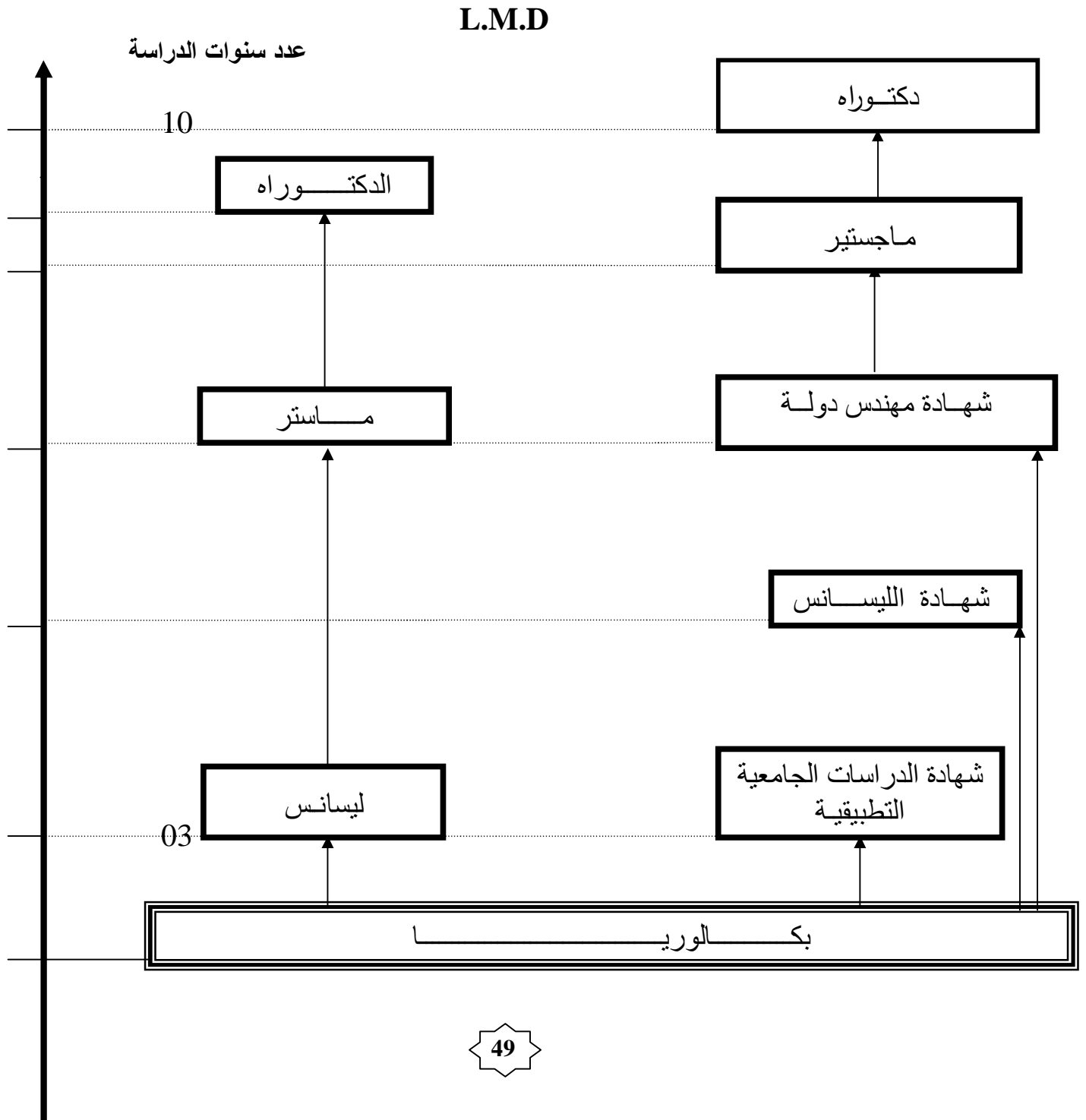
و لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها حاليا ، لا بد من توفير الإمكانيات البيداغوجية و العلمية و البشرية و المادية و الهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، و هذا ما ترجمه مشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة لنظام الـ: L.M.D (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) ، الذي جاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إستقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.
- إعداد مشروع جامعة يشمل الإنشغالات المحلية و الجهوية و الوطنية على المستوى الاقتصادي و العلمي و الاجتماعي و الثقافي.
- تحقيق تأثير متبادل فعلي بين الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي ، و هذا بتطوير ميكانزمات التكيف المستمر.
- تقديم تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الشرعي في الحصول على تكوين عالي.
- بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه ، و تكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم و دليل و نصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.
- و في كلمة واحدة إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية و العصرية في الإستماع لمحيطها و متفتحة على العالم(الجمهورية ج د ش، 2004، 4-5).

و في هذا المقام ، تجدر الإشارة إلى أن أهداف و إجراءات الإصلاح التي ذكرناها و التي لم نذكرها ، تبقى مجرد أهداف نظرية تتضح نتائجها من إيجابيات و سلبيات ، بتخرج أولى الدفعات ، كما يمكن تحقيقه بتحقيق الهدف المزدوج ، الذي يتمثل في إستقبال أكثر من مليون

طالب إبتداء من سنة 2008 ، و ضمان تكوين نوعي في الوقت نفسه مع توفير كامل الهياكل البيداغوجية ، و تجنيد الأساتذة و الطلبة.

شكل رقم(02): يوضح مقارنة بين الهيكل الحالية للتعليم العالي و الهيكل المقترحة



نظام L.M.D

النظام الحالي

المصدر: الجمهورية ج د ش، 2004، 12.

2.2.2. أهداف التعليم العالي في الجزائر:

هناك أربعة مبادئ ترتكز عليها سياسة التعليم العالي و المنظومة التربوية في الجزائر بصفة عامة ، هدفت أو تهدف لتحقيقها تتمثل في:

1.2.2.2. ديمقراطية التعليم العالي: " تعد ديمقراطية التعليم العالي واحدة من أهم العناصر التي

إرتكز عليها النسق التعليمي في الجزائر" (عبد العالي دبله، مرجع سابق، 104) ، حيث ظهر هذا المفهوم في أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال ضمن السياق العام لما كان يعرف بالثورة الثقافية (صالح فيلاي، جانفي 2004، 73-86) ، و يقصد بديمقراطية التعليم العالي تحقيق الأمور التالية:

أ/ إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أنهوا بنجاح دراستهم الثانوية ، كل حسب كفاءته العقلية بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.

ب/ ربط جميع جهات الوطن الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات و المعاهد العليا.

ج/ توفير الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية ، المنح الدراسية و المطاعم الجامعية و السكن و النقل) (رابح تركي، 1992، 159).

و قد شرع في تطبيق الديمقراطية في الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال ، لتزداد وتأثيرها سرعة في سنة 1971 ، مما سمح بتضاعف عدد الطلاب ، فبعد أن كان العدد في مستهل السنة الدراسية 1971-1972: 23413 طالبًا ، أصبح في السنة الجامعية 1977/1978: 51893 طالبا ، و قد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بإنتشار عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي في أنحاء

الوطن ، حيث إرتفع عدد مؤسسات التعليم العالي من 21 مؤسسة خلال 1987/1986 إلى 32 مؤسسة خلال السنة الدراسية 1989/1988 (محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، 209) ، ثم 58 مؤسسة تتكون من 26 جامعة ، 14 مركز جامعي ، 06 مدارس وطنية ، 06 معاهد وطنية ، 04 مدارس عليا و ملحقة بين جامعتين خلال 2002-2003 (45 : <http://www.mesrs.edu.dz/index-ar.htm/26/06/2005/08>).

هذا و تبقى الديمقراطية من أسس و مبادئ الدولة الجزائرية ، فهي جمهورية شعبية ديمقراطية.

2.2.2.2. الجزائر: يعني هذا المفهوم التخلص من العنصر الأجنبي في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الجامعية ، و تعويضه بالعنصر الوطني (صالح فيلاي، مرجع سابق، 73-86) و تعتبر الجزائر من أهم المهام إستعجالا ، و عليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية ، و الجزائر تعني:

- ✓ جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها إعتقاد البلاد على أبنائها ، لتحقيق أهدافها التربوية.
- ✓ إختيار أهداف التعليم الجامعي و قيمه في ضوء واقع الجزائر ، بما يحقق تنميتها الشاملة.
- ✓ جزارة الإطارات و الأساتذة من خلال إدخال نظام تكوين ما بعد التدرج.
- ✓ جزارة البرامج التكوينية ، و ذلك من خلال لجان مختصة في هذا المجال ، و إقامة ندوات وطنية من أجل ذلك (رابح تركي، 1992، 159-160).

و قد تجسدت الجزائر في الجامعة الجزائرية من خلال القيام تدريجيا بإحلال الإطارات الوطنية محل المدرسين الأجانب ، فقد كان عددهم 744 أستاذ من بينهم 380 جزائري سنة 1976 ، أصبحوا سنة 1979: 7900 أستاذ من بينهم 5315 جزائري ، و 8358 من بينهم 8000 جزائري سنة 1984 (عبد العالي دبله، مرجع سابق، 109). و هنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الهدف لم يعد بالأهمية

التي كان عليها خلال السنوات التي تلت الاستقلال ، فالاستعانة بالخبرات الأجنبية و تبادل التجارب بين دول العالم في ميدان التعليم العالي أمر في غاية الأهمية في عالمنا المعاصر.

3.2.2.2. التعريب: تكتسب قضية التعريب في الجزائر المستقلة أهمية كبرى من أجل إستكمال

الإستقلال القومي و إستكمال معالم الشخصية الوطنية في الجزائر ، فالجامعة الجزائرية كانت تقتصر قبل الإصلاح على إستخدام لغة واحدة و هي الفرنسية في جميع الإختصاصات بإستثناء الآداب العربية و بعض الإختصاصات في العلوم الإجتماعية ، فالتعريب لا يعد - في الحقيقة - مجرد عملية ضرورية لإعادة التوازن اللغوي في البلاد لصالح لغة الشعب الأصلية ، و إنما هي قضية وطنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة (عبد العالي دبله، مرجع سابق، 110) ، و يعتبر التعريب مهمة ضرورية و أحد مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية ، و يأتي بعد الجزارة في مقدمة المبادئ و الاختيارات التي يحرص عليها الشعب الجزائري و الثورة الجزائرية ، و يعتمد التعريب على المبادئ التالية:

أ/ بما أن اللغة العربية من بين الأدوات الأساسية التي كونت شخصيتنا التاريخية و ثقافتنا الوطنية ، فينبغي أيضا أن تكون لغة حياتنا الإقتصادية و الإجتماعية ، و بالتالي لغة التربية و التعليم في الجزائر.

ب/ توحيد التكوين باللغة الوطنية في مختلف المواد و في مختلف مراحل نظام التربية و التكوين.

ج/ إن تعميم إستعمال اللغة العربية و إتقانها إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة ، و إن الجزائر بإستعادتها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية ستساهم في إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل (رابح تركي، مرجع سابق، 160).

و قد انطلقت عملية تعميم اللغة العربية إبتداء من سنة 1980 على كافة فروع العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، و شرع في تعريب فروع ليسانس التعليم العالي في العلوم ، و لم يعد مبدأ

إستعمال اللغة العربية و تعميمها كلغة للتعليم قابلا للجدل بعد صدور قانون 1991(سليمان عميرات، 10، 1999).

4.2.2.2. الإتجاه العلمي و التنمية: هو المبدأ الرابع الذي يحكم سياسة التربية و التعليم في الجزائر بإختلاف مراحلها ، بما فيها المرحلة الجامعية ، و الغرض من هذا المبدأ هو المساهمة في التقدم العلمي الذي يحقق التنمية و يعمل على:

➤ الإهتمام بالتعليم التكنولوجي و التوسع فيه و تشجيع الدارسين على الإلتحاق بمدارسه و معاهده العليا.

➤ المزج بين الدراسة النظرية و العلمية في مرحلة التعليم الجامعي ، بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية كالصناعة و الزراعة و الطب و غيرها ، و قد جاء في الميثاق الوطني ما يلي:ستركز الثورة الثقافية على التحكم في العلوم التكنولوجيا أكثر من إرتكازها على المعرفة التقديرية.

هذه بإختصار المبادئ الرئيسية الأربعة التي تركز عليها سياسة التعليم في الجزائر بما فيها التعليم الجامعي منذ الإستقلال ، فديمقراطية التعليم و جزأته و تعريبه مع ضرورة التفتح على اللغات الأجنبية و إقامة الصلة بين التربية و الحياة ، يشكل عوامل مرتبطة إرتباطا وثيقا بكل سياسة وطنية في شتى مظاهرها التربوية و التكوينية(رابح ترمي، 1992، 160-161).

3.2.2. مشاكل الجامعة الجزائرية:

رغم التطورات الكبيرة التي شهدتها الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال ، و رغم الإصلاحات التي أجريت عليها ، ما تزال الجامعة الجزائرية حبيسة الأطر النظرية على خلاف ما هو عليه منطوق الأشياء في جامعات أوروبا ، أين يتم تكوين الطلبة بحسب الإحتياجات في المؤسسات الإقتصادية و غيرها ، حيث تقدم الجامعات الجزائرية ، و أغلب معاهدها و مراكزها تكويناً نظرياً في وقت كان من المفروض ربط الجامعة بالواقع العملي (نوار سوكو، سبتمبر 2004، 5). و الجامعة الجزائرية و كغيرها من جامعات العالم الثالث و العالم العربي ، تعاني من عدة مشاكل جعلتها غير قادرة على تأدية مهامها على أحسن وجه ، مشاكل تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف مستوى التكوين فيها ، و ذلك لعدة أسباب:

1- في ما يخص هيكلية التعليم و تسييره:

- ✓ هيكلية أحادية النمط ، و نقص كفاءة العمال المسيرين.
- ✓ تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل ، و دورات الإمتحانات المضاعفة و المطولة التي تعيق الطالب عن العمل الفردي و تقليص ساعات التدريس بسبب الأوقات الضائعة (ج د ش، 2004، 4-5).
- ✓ " إكتضاض القاعات و المدرجات و الأحياء الجامعية بالطلبة و الطالبات بدرجة فاقت كل تصور ، خاصة في الجامعات الكبيرة... ، و قلة التجهيزات و فقر المكتبات و تشتيت الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة" (صالح فيلالي، مرجع سابق، 73-86).
- ✓ نقص التأطير البيداغوجي نوعياً و عددياً لعملية التدريس ، و عملية البحث العلمي.

2- في مجال الإستقبال و التوجيه و إنتقال الطلبة:

- ✓ توفير تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم و مختلف شعب البكالوريا.

- ✓ نظام تقييم أثقل و عطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية.
- ✓ نمط إنتقال سنوي يفتقر إلى المرونة(ج ج د ش، جانفي 2004، 4-5).
- ✓ نقص المراجع و تأثيرها على الدروس خاصة النظرية ، بالإضافة لقلّة الوسائل التعليمية ، و إستعمال المتوفر منها في غير محله ، بالإضافة إلى إنعدام التنسيق بين التكوين النظري و التطبيقي.

✓ إنعزال المقرر الدراسي عن واقع المجتمع و عن التطورات العالمية.
كل تلك المشاكل و غيرها ، تجعل الجامعة الجزائرية غير قادرة على تأطير الطالب ، الذي لا يستطيع مواكبة المتطلبات العملية في ميدان الشغل و في ميدان البحث العلمي بصفة عامة.

3.2. المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة:

تعد النظرية السوسولوجية الموجه الأساسي لكل الدارسين في علم الاجتماع ، حيث تستمد هذه الأهمية من مكانتها و قيمتها بصورة أساسية و لا غنى عنها على الإطلاق في مجال البحث الاجتماعي على المستوى النظري و الميداني(عبد الله محمد عبد الرحمان، 2003، 2).
و من هذا المنطلق ، كان الوقوف أو التطرق لأهم النظريات السوسولوجية التي تناولت موضوع الجامعة أو التعليم الجامعي ، خطوة أساسية في بحثنا كون هذه النظريات بمثابة المداخل التي تحدد تموضع البحث من الوجهة النظرية.

فعلى الرغم من عدم وجود نظريات سوسولوجية تتطرق لموضوع الجامعة أو التعليم العالي بصورة مباشرة ، حيث تتبلور إسهامات علماء الاجتماع في دراسة النظام التعليمي أو التربوي عند مناقشتهم و تحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام و غيره من النظم الاجتماعية الأخرى ، علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام ، و التي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا

فرعية مرتبطة به ، مثل: دراستهم للمؤسسات التعليمية ، أو لوظيفة النظام التعليمي... و الدور الوظيفي للمدرسة و الجامعة كنسق اجتماعي.

و فيما سيأتي ، يمكن الإشارة إلى أهم الاتجاهات التي اهتمت بتفسير العلاقة بين التعليم و التنمية و المجتمع.

1.3.2. الاتجاه الوظيفي: تتمحور رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصور العلاقة المتبادلة

بين القطاع (النظام) التعليمي و بقية النظم الاجتماعية الأخرى ، على إعتبار أن النظام التعليمي أحد الأنظمة الفرعية للنسق الاجتماعي (المجتمع) ، و بالتالي لا يمكن تحليله إلا من خلال وظيفته في تحقيق التكامل الداخلي بين مكونات هذا المجتمع(عبد الله محمد عبد الرحمان،2005، 324) ، كما يعد أيضا نظاما أساسيا في البناء الاجتماعي ككل ، يؤثر في جميع النظم الاجتماعية الأخرى (الإقتصادية، السياسية و الاجتماعية) ، و يحافظ على بقاء النسق و استمراره. و منه كان إهتمام الرواد الأوائل لهذا الاتجاه بالنظام التعليمي بصفة عامة ، و الجامعة بصفة خاصة محاولين إبراز وظيفتها الرئيسية في المجتمع و أهميتها ، و من أهم رواد هذا الاتجاه:

❖ **إميل دوركايم:** يرى "دوركايم" ، أن المكونات الداخلية للجامعة تعمل على نقل القيم العامة التي من شأنها خلق التجانس و التضامن الاجتماعي ، كما تعمل على إكساب الفرد المهارات النوعية المتخصصة و الضرورية للمهام العملية التي سيقوم بها مستقبلا، أو ما يعرف عند دوركايم بتقسيم العمل.

❖ **ماكس فيبر:** تعتبر التنظيمات البيروقراطية محور تحليلات "فيبر" ، حيث يرى أن المعاهد العليا و المدارس المتخصصة و الجامعات هي التي تحدد طبيعة المجتمع (تقليدي ، حديث)

من خلال الأنماط المختلفة من التعليم و التدريب التي تقدمها للأفراد ، و هي التي تمنحهم المكانة الاجتماعية و المهنية في المجتمع(عبد الله محمد عبد الرحمان،2005،187-188).

❖ **تالكوت بارسونز:** حظي التعليم الجامعي بأهمية بالغة ضمن تحديات "بارسونز" للنظام التعليمي ، حيث إعتبر الجامعة " التنظيم الأم " الذي يمد جميع المؤسسات و التنظيمات الإنتاجية و الخدمية بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم ، و بالكوادر المهارات البشرية اللازمة لقوى العمل و الإنتاج.

كما اهتم أيضا بالجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات من خلال التركيز على أهمية التدريب المهني و الفني لهذه الفئة الأكاديمية.

2.3.2. نظرية التحديث:

تعتبر نظرية التحديث إحدى النظريات السوسولوجية التي تبناه العديد من علماء الاجتماع المحدثين المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم و التحديث و التنمية ، من خلال إبرازها لأهمية المؤسسات الاجتماعية و التعليمية و على رأسها الجامعة ، فهي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها و التأكيد على أهمية التحولات في أنماط السلوك و القيم ، و تؤكد على الإهتمام بالنظام التعليمي من أجل تكوين عناصر بشرية قادرة على إستيعاب التكنولوجيا و التعامل معها.

و من أبرز آراء و أفكار رواد هذا الاتجاه ، نذكر:

❖ **دافيد ماكلياند:** حاول "ماكلياند" قياس معدلات توجيه الأبحاث في المجتمع و مدى تأثيره على عملية التنمية ، كما ركز على متغيرات سيكولوجية كالإنجاز و الدافعية و القيم و المعتقدات ، و اعتبارها أهم سمات الشخصية التحديثية التي يجب نقلها و تبنيها في الدول النامية لتحقيق التنمية(عبد الله محمد عبد الرحمان،1991،186).

❖ **إنجلز و دافيد سميث:** تمثلت إسهامات هذين المفكرين في تحليلهما لدور المؤسسات التعليمية كالجامة ، لتحديد العلاقة بين التعليم و التنمية ، و إنطلاقا من كون عملية التحديث إكتساب أكبر عدد من السكان لسماة و إتجاهات و قيم ، مثل: الخبرة و الرغبة في التغيير و التجديد.

3.3.2. نظرية رأس المال البشري:

تناولت هذه النظرية التعليم من منظور اقتصادي ، فقد جاءت تحليلاتها للعلاقة المتبادلة بين نظام التعليم و مخرجاته من القوى العاملة بإعتبارها إستثمار لرأس المال البشري ، و نوع من الإستثمار الإنتاجي و كأحد الأسس لعملية التنمية الشاملة(نفس المرجع، 188).
ومن أهم رواد هذه النظرية:

❖ **تيودور شولتز:** إن تطور نظرية رأس المال البشري كان بفضل الإسهامات التي قدمها الاقتصادي الأمريكي "شولتز" ، و ذلك بالتركيز على إعتبار مهارات الفرد و معرفته شكل من أشكال رأس المال البشري ، و إعتبار التعليم نوع من الإستثمار ، كما ركز على أهمية التعليم و العمل في زيادة النفقات الإقتصادية للمؤسسات التعليمية ، حيث ذهب إلى إعتبار التعليم رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه ، فيمكن بيعه و شراؤه... و من جهة أخرى ، فإن هذه النظرية جاءت لتأكيد المقولات و الدراسات التي إعتبرت بأن القوة المحركة للنمو الاقتصادي هم البشر ، و التعليم بالأساس يتيح لعملية الإنتاج بكاملها أن تستفيد من العوامل الخارجية الإيجابية ن فالمتعلم هو الأقدر على إستخدام رأس المال المادي ، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تطويلا أساليب جديدة و أفضل للإنتاج(عبد الله محمد عبد الرحمان، 2005، 225).

و عليه فإنّ النظام التعليمي بمختلف مؤسساته يعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية ، و عنصرا مهما من عناصر الإستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة.

و لم تقتصر تحليلات نظرية رأس المال البشري على أفكار شولتز ، و لكن ظهرت بعض التحليلات الإقتصادية الهامة المعبرة عن مضامين أخرى تهتم بتحليل العوامل الإقتصادية و السياسية و الاجتماعية معا ، و كانت لهذه التحليلات تأثيرات عديدة على مؤسسات التعليم العالي و الجامعات ، حيث ذهبت بعضها(التحليلات) إلى القول بأن تأثير النفقات التربوية على النمو الإقتصادي هو تأثير ضعيف ، و أن هناك أثرا قويا على مستوى الدخل القومي على نفقات التعليم(حامد عمّار،2000،212).

إنّ ما يُؤخذ على نظرية رأس المال البشري هو تركيزها على دراسة جانب واحد فقط و هو الجانب الإقتصادي ، و إعتبار الإستثمار البشري من أهم أنواع الإستثمار التي تؤدي إلى خلق نظام إقتصادي حديث ، كما ركزت على أهمية النمو الإقتصادي ، و إقتصرت تحليلاتها على التنمية الإقتصادية فقط دون إيلاء الإعتبار للتنمية الاجتماعية التي تعتبر جزءاً هاماً في عمليات التنمية الشاملة(عبد الله محمد عبد الرحمان،2000،44-46).

4.3.2. الاتجاه الماركسي المحدث:

تري الماركسية المحدثّة أنّ التعليم هو الركيزة الأساسية لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية و الإقتصادية في المجتمع ، و عليه فإن تموقع الأفراد في البناء الاجتماعي و وضعهم الطبقي يتحدد تبعا لوضعهم التعليمي ، و بالتالي يصبح التعليم معيارا للتصنيف و الإنتقاء و وسيلة لفرض القوة و الهيمنة في يد الطبقة الحاكمة لتعمل على إنتاج أيديولوجيتها ، و لهذا ينتهي الأمر بالفقراء إلى ترك مستقبلهم في المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة.

و على هذا الأساس ، حدّد أصحاب هذا الاتجاه دور النظام التعليمي في المجتمع في إعادة الإنتاج الاجتماعي ؛ أي إعادة إنتاج علاقات القوة و تكريس اللامساواة الاجتماعية بين طبقة

حاكمة تملك زمام هذا النظام التعليمي ، و أخرى لا يحق لها التطلع لتحقيق درجات عليا من التعليم.

5.3.2. نظرية الأنساق الإجتماعية:

تعود نظرية الأنساق الإجتماعية إلى بداية الخمسينات حيث ظهرت أول الأمر عند علماء البيولوجيا ، و خاصة عند "دونج برتلانفي" ، حيث عرض أسس أفكاره التحليلية البيولوجية عن طريق ما عرف بـ: نظرية الأنساق العامة ، ثم إمتدت إلى علماء الاجتماع و النفس و التربية ، و كان لنمو علم إجتماع التنظيم و تطوره أهمية خاصة في إستخدام هذه النظرية لدراسة التنظيمات الإجتماعية.

و تعتبر محاولة عالم اجتماع التنظيم "شارلز بروو" C.BERROW من المحاولات الهامة التي حاول فيها إستخدام هذه النظرية ، و ذلك بدراسة القوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعية التعليمية ، محللا البناءات الداخلية و مدى الدور الذي تشكل به التنظيمات الآراء و الإتجاهات و سلوكيات أعضائها. كما إستخدمت الإتجاهات الحديثة هذه النظرية في تحليل مظاهر التغيير التنظيمي ، و العلاقات المتبادلة بين التنظيمات بإعتبارها أنساقا فرعية.

و على العموم ، يرى رواد هذه النظرية أنّ الأنساق المفتوحة تؤدي دورها في عمليات التنمية و حل مشكلات و قضايا المجتمع المتعددة ، و يرون في الأنساق المفتوحة التي تتفاعل مباشرة مع بيئتها ، و يركزون عليها في دراساتهم و تحليلاتهم للمؤسسات التعليمية ، مثل: المدارس و الجامعات مؤكدين على أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية بدون إنفتاحها و تعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها ، عكس الأنساق المغلقة التي لا يتاح لها ذلك (عبد الله

محمد عبد الرحمان، 1991، 96-97).

و تحاول بعض الدراسات أن تحلل طبيعة المؤسسات التعليمية و دورها في المجتمع ، خاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصدر المدخلات **Inputs** في المجتمع الذي تعيش فيه ، و تشمل هذه المدخلات كل مضمون العملية التعليمية ، كما تعتبر مخرجات **Outputs** المؤسسات التعليمية عنصرا أساسيا لتوضيح نوعية هذه العلاقات المتبادلة: علاقة الجزء بالكل ، و من ثم أصبحت علاقة: **المدخلات- المخرجات** للمدارس و المؤسسات التعليمية الجامعية أحد الإهتمامات الحديثة التي يتناولها العلماء و المهتمون بقضايا التعليم في الوقت الحاضر.

و بناءً على ما سبق ، يتضح أنّ الجامعة نظام مفتوح ، يجب عند دراسته الإمام بجميع عناصره و عدم إهمال أي عنصر ، لأنّ الإهتمام بكافة العناصر الموجودة يمكن من تطوير و تفعيل دور الجامعة في المجتمع ، و المتمثل في إمداد هذا الأخير بأفراد على مستوى الكفاءة و المهارة المطلوبة لخدمة قطاعاته المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة ، فعلى الجامعة أن تعمل كنسق مفتوح و في بيئة تتسم بالأخذ و العطاء ، و ذلك بالإقتراب من مشاكل المجتمع و محاولة معالجتها بالطرق و الأساليب العلمية الصحيحة ، حتى تكون هناك علاقة تبادلية إرتباطية و تكاملية بينهما.

خلاصة:

بعد التطرق للتعليم العالي من مختلف الجوانب الممكنة ، تبين لنا أنّ من أهداف الجامعة المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك عن طريق إمداد سوق العمل بالخريجين و

الإطارات اللازمة لعملية التنمية ، إذ يعتبر سوق العمل الوجهة التي يقصدها خريج الجامعة بعد حصوله على شهادته العلمية ، فهو بذلك ينشد وظيفة تلائم طموحاته و في مجال تخصصه. و فيما يلي ، سنحاول التطرق للتشغيل و سياسته حتى نكمل الطرف الثاني من المعادلة: عرض-طلب.

مراجع الفصل

أولاً: الكتب:

1. أحمد منير مصلح(1982)- نظم التعليم في المملكة العربية السعودية و الوطن العربي " دراسة نظرية و تحليل مقارن لنظم التعليم العربي و مشكلاته " - ط2 ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود.
2. بسمان فيصل محجوب(2003)- إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية " دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية و التجارة " - القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
3. بوفلجة غياث(1992)- التربية و التكوين في الجزائر - الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
4. حامد عمّار(2000)- مواجهة العولمة في التعليم و الثقافة - ط1 ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب.
5. حسن شحاتة(2001)- التعليم الجامعي بين النظرية و التطبيق - ط1 ، مصر ، الدار العربية للكتاب.
6. رابح تركي(1990)- أصول التربية و التعليم - ط2 ، بن عكنون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. —(1992)- أصول التربية و التعليم - ط3 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. سامي سلطي عريفج(2001)- الجامعة و البحث العلمي - ط1 ، الأردن ، دار الفكر.
9. الصديق تاوتي(2001)- تكوين الإطارات من أجل التنمية - ط1 ، الجزائر ، دار الأمة.
10. عبد العالي دبله(2004)- الدولة الجزائرية الحديثة " الاقتصاد ، المجتمع و السياسة " - ط1 ، القاهرة ، دار الفجر.
11. عبد العزيز الغريب صقر(2005)- الجامعة و السلطة " دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة و السلطة " - مصر ، الدار العالمية.
12. عبد الله محمد عبد الرحمان(1991)- سوسيولوجيا التعليم الجامعي - الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.

13. علم اجتماع التربية الحديث " النشأة التطورية و المدخل النظرية و الدراسات الميدانية الحديثة " - الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
14. دراسات في علم الاجتماع - ط1 ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار النهضة العربية.
15. النظرية في علم الاجتماع " النظرية السوسيولوجية المعاصرة " - الجزء الثاني ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
16. علم الاجتماع " النشأة و التطور " - الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
17. علي خليفة الكواري (1985) - نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة - ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
18. فضيل دليو و آخرون (2001) - إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية - ط1 ، قسنطينة ، مخبر علم اجتماع الاتصال + مخبر التطبيقات النفسية و التربوية ، منشورات جامعة منتوري.
19. المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة - ط2 ، قسنطينة ، مخبر علم اجتماع الاتصال ، منشورات جامعة منتوري.
20. لحسن بوعبد الله (1998) - تقويم العملية التكوينية في الجامعة " دراسة ميدانية بجامعة الشرق الجزائري " - بن عكنون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
21. محمد مصطفى الأسعد (2000) - التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث - ط1 ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات.
22. محمد العربي ولد خليفة (1989) - المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية - الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
23. محمد منير مرسي (2002) - الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه - ط1 ، القاهرة ، عالم الكتب.

ثانيا: المجالات و الدوريات و الجرائد:

1. حسن رمعون (ديسمبر 1998)- الجامعة نتاجا للتاريخ و رهانا مؤسساتيا: حالة الجزائر و العالم العربي- مجلة إنسانيات ، العدد 6 ، وهران ، الجزائر ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية.
2. رياض قاسم (مارس 1995)- مسؤولية المجتمع العلمي العربي "منظور الجامعة العصرية"- المستقبل العربي ، العدد 193 ، الكويت.
3. سليمان عميرات (1999)- التعريب في الجزائر- مجلة العربي ، العدد 429 ، الكويت ، وزارة الإعلام.
4. صالح فيلالي (جانفي 2004)- ملاحظات عامة حول سياسات: ديمقراطية التعليم ، البحث العلمي و الجزائر - مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 5 ، قسنطينة ، الجزائر ، جامعة منتوري.
5. الطاهر إبراهيمي (جوان 2003)- الجامعة و رهانات عصر العولمة "الجامعة الجزائرية نموذجا"- مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 8 ، الجزائر ، جامعة باتنة.
6. عبد الرحمان برقوق (2005)- عضو هيئة التدريس و أخلاقيات و أدبيات الجامعة- مجلة مخبر أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري ، عين مليلة ، الجزائر ، دار الهدى.
7. عبد الله ركيبي (1986-1987)- التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- حوايات جامعة الجزائر ، العدد 1 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. قوي بوحنية (سبتمبر 2005)- التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات "رؤية نقدية إستشرافية"- مجلة العلوم الإنسانية لجامعة بسكرة ، العدد 8 ، درا الهدى ، عين مليلة ، الجزائر.

9. محمود بوسنة(2000)- تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي و مدى مساهمته في عملية التنمية " عرض لتجربة الجزائر" - مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 13 ، قسنطينة، الجزائر ، جامعة منتوري.

10. نوار سوكو(4-10 سبتمبر2004)- واقع ما بعد التخرج " تكوين لا يساير الواقع الاقتصادي" - جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 288 ، الجزائر.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. سليمة حفيظي(2004-2005)- التكوين الجامعي و احتياجات الوظيفة " دراسة حالة الإطارات الجامعية العاملة بمؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة" - رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.

رابعا: الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(1999)- الجريدة الرسمية ، القانون رقم 99-05- الجريدة الرسمية، العدد 24.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(جانفي2004)- ملف إصلاح التعليم العالي-.

خامسا: الواووغرافيا:

1. فواز عقل(09.30/2006/03/09)- دور الجامعة في خدمة المجتمع - من محرك البحث:

<http://www.google.com>

2. التعليم العالي بالأرقام 2002 - 2003 (08:45/2005/06/26) - من موقع:

<http://www.mesrs.edu.dz/index-ar.htm>